

واقع القرار السياسي في فلسطين في ظل المساعدات والمنح الخارجية دراسة قياسية (١٩٩٤-٢٠١٦م)

أحمد رزق حسين الواوي

طالب دكتوراه اقتصاد، كلية الدراسات العليا / قسم الاقتصاد / جامعة البطانة. السودان

مستخلص

هدفت الدراسة الى قياس تأثير المساعدات والمنح الخارجية على القرار السياسي الفلسطيني وتبيان أثرها على التبعية السياسية الفلسطينية للجهات الداعمة والمانحة لها في الفترة (١٩٩٤ - ٢٠١٦م). وضع توصيات امام صناع القرار والباحثين الاقتصاديين والسياسيين للاستفادة منها، وتم استخدام المنهج الوصفي والكمي والتحليل القياسي لسلسلة زمنية. يتضح أن هناك ارتباط بين تبعية القرار السياسي والمساعدات والمنح الخارجية حيث بلغ معامل الارتباط حوالي ٠.٧٦، وهذا يعني أن هناك ارتباط طردي قوي ودال إحصائياً عند مستوى دلالة ١%. بمعنى أن القرار السياسي الفلسطيني يتبع لتأثير الجهات المانحة للمساعدات والمنح الخارجية. تبين من نتائج نموذج الانحدار اللوجستي وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين المساعدات والمنح الخارجية وتبعية القرار السياسي الفلسطيني، أي أن المساعدات والمنح الخارجية تعتبر مؤثرة بشكل إيجابي في تحديد القرار السياسي الفلسطيني، وأن كل زيادة في المساعدات والمنح الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة اللوغاريتم المرشح لنسبة احتمال التبعية في القرار السياسي إلى عدم التبعية في القرار السياسي بمقدار ٤.٦١. أن كل زيادة في المساعدات والمنح الخارجية بمقدار وحدة واحدة (مليون دولار) تؤدي إلى زيادة نسبة احتمال تبعية القرار السياسي إلى احتمال عدم تبعية القرار السياسي بحوالي ٩٩.٤٨%، وهذا يؤكد خطورة المساعدات والمنح الخارجية في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني بشكل كبير؛ بمعنى أن القرار السياسي الفلسطيني غير مستقر ويتبع لتأثير الجهات المانحة. اوصى الباحث لضرورة البحث عن بدائل عربية وإسلامية للمساعدات والمنح الخارجية وبخاصة الأمريكية وبعض الأوروبية، وذلك للتخفيف من حدة التبعية الاقتصادية والسياسية والتمهيد نحو تحقيق استقلال اقتصادي وسياسي فلسطيني.

Abstract

This paper aims to determine the impact of foreign aid and external grants on the Palestinian political dependency for subordinators and to the donors. The descriptive and quantitative approach and the standard analysis of a time series were used. In addition to provide recommendations for decision-makers, economic researchers and politicians to be used for economic development. It is clear that there is a correlation between the dependence of the political decision and the foreign aid and external grants, where the coefficient of correlation is about 0.76, which means that there is a strong and statistically significant correlation at the level of significance of 1%. In other words, the Palestinian political decision follows the influence of donors on foreign aid and external grants. The results of the logistic regression model showed a positive and statistically significant relationship between foreign aid and external grants and the dependency of the Palestinian political decision. In other words, foreign aid and external grants are positively impacted in determining the Palestinian political decision and each increase in foreign aid and external grants by one unit leads to an increase the weighted logarithm of the ratio of probability of dependence in the political decision to non-dependence in the political decision by 4.61. The results of the logistics model show that each increase in foreign aid and external grants by one unit (\$ 1 million) increases the likelihood of political decision-making to the probability that the political decision will not be followed by 99.48%. In the sense that the Palestinian political decision is unstable and therefore follows the impact of donors on foreign aid and external grants to the Palestinian Authority. The researcher recommended the need to search for Arab and Islamic alternatives for foreign aid and grants, especially American and some European ones, in order to alleviate economic and political dependence and to pave the way for achieving economic and political independence of Palestine.

مقدمة

تعد المساعدات والمنح الخارجية لها تأثير على التنمية في الدول النامية وهي من اهم القضايا الاقتصادية وتدفع المساعدات على الدول النامية من قبل المانحين وكانت الاراضي الفلسطينية جزء من المناطق التي تدفق عليها المساعدات والمنح الخارجية واصبح لها دور في القرار السياسي والاقتصاد الفلسطيني والتبعية الدولية والعمل على استقطاب المساعدات لاستخدامها كأداة قوية في تمويل التنمية للوصول الى تنمية ذاتية و تعد التنمية عملية سياسية اقتصادية اجتماعية شاملة تهدف إلى تحسين جودة حياة الفرد والمجتمع في الاراضي الفلسطينية، وبعد اندحار الاحتلال جزئيا عن قطاع غزة في العام ٢٠٠٥ ومع طرح استراتيجية التأسيس للدولة في العام ٢٠٠٨ في رام الله، يصبح من الملح أن يتم دراسة إلى أي مدى ساهم هذا التمويل في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني والتبعية الدولية للجهات المانحة المقدمة هذه المساعدات هذا ما يركز عليه البحث في هذه الدراسة على استقصائه. يعتبر التمويل الدولي والمساعدات والمنح الخارجية لها أثر على القرار السياسي الفلسطيني ولذلك لابد من دراسته ايضا ليوضح أثرها على التبعية السياسية والقرار السياسي. عانى الاقتصاد الفلسطيني العديد من الازمات وتعرضت المساعدات الدولية والمنح الخارجية الممنوحة للأراضي الفلسطينية لظروف مختلفة وارتبطت بالأوضاع السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين والاحتلال الإسرائيلي ساهم في منع العديد من المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية فكان للمساعدات الخارجية والدولية والتمويل الدولي اثر واضح على القرار السياسي على السلطة الفلسطينية. ان المساعدات والمنح الخارجية المقدمة للأراضي الفلسطينية أهمية كبيرة ، سواء في دعم المشاريع التطويرية ، أو في سد العجز في موازنتها ، إذ تشير الاحصائيات إلى أن المنح و المساعدات الدولية المقدمة لفلسطين قد شكلت ما نسبته ٧.٨٤% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠م، وقد تضاعفت هذه النسبة في الاعوام اللاحقة ، فوصلت إلى ١٦.٦٧% في الفترة ما بين ٢٠٠١-٢٠٠٦م ، وفي الاعوام الاخيرة شكلت المنح والمساعدات الدولية ما نسبته ٢٠.٤% من إجمالي الناتج المحلي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤م^١. كما شكلت المساعدات والمنح الخارجية في عام ٢٠١٥ حوالي ٢١٣٨.٥٩ مليون دولار وبلغت قيمة المساعدات والمنح الخارجية حوالي ١٩٠٢.٨٨ مليون دولار. منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م ، بدأ التمويل الدولي والخارجي و المساعدات والمنح الخارجية تتدفق على المجتمع الفلسطيني في فلسطين ، ثم اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في شهر أيلول لعام ٢٠٠٠م وقادت إلى تصعيد عسكري إسرائيلي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واختيار التنمية الاقتصادية ، وقامت الدول المانحة بمضاعفة مساعداتها في تلك الفترة ، وظلت هذه الأموال تتدفق لصالح السلطة الفلسطينية فتزيد مرة وتقل أخرى وفرض الحصار على قطاع غزة أثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني. حيث اعتمدت السلطة الفلسطينية على التمويل الدولي والمساعدات والمنح الخارجية كمصدر رئيسي لها في الموازنة ومشاريعها التنموية ادى الى ارتباطها بدعم الدول المنح والتبعية لها والتساؤل الرئيسي للدراسة ما مدى تأثير المساعدات والمنح الخارجية على القرار السياسي في الأراضي الفلسطينية، وتقديم رؤية لصناع القرار ومرجع للباحثين للاستفادة من الدراسة فكان لابد من دراسة هذا الموضوع في التنمية الاقتصادية لمحاولة معرفة نقاط الضعف والقوة لانتعاش الاقتصاد الفلسطيني ، وكان للمواقف السياسية الفلسطينية سواء من السلطة الفلسطينية او فصائل المقاومة وعلى رأسها حركة حماس أثر على حجم التمويل وكان الضغط على الفلسطينيين من الجهات المانحة لتأثير على المواقف والقرارات السياسية. مما أثار التساؤل عن ماهية الآثار المترتبة على المساعدات والمنح الخارجية على القرار السياسي الفلسطيني. ما حجم التبعية الدولية للقرار السياسي؟ وأثرها على القرار السياسي الفلسطيني؟ ما هو تأثير المساعدات والمنح الخارجية على الأوضاع السياسية الفلسطينية؟ تهدف الدراسة الى التعرف على أثر التمويل الدولي والخارجي والمساعدات والمنح الخارجية على القرار السياسي

١. بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦م .

الفلسطيني. وتبيان أثر المساعدات والمنح الخارجية على التبعية السياسية الفلسطينية للجهات الداعمة والمانحة لها. وكذلك أثر المساعدات والمنح الخارجية في الاراضي الفلسطينية المقدمة من الدول المانحة وأثرها على القرار السياسي الفلسطيني. تستقي الدراسة أهميتها من تسليط الضوء على أثر التمويل الدولي والمساعدات والمنح الخارجية على القرار السياسي الفلسطيني. ثم محاولة خدمة صناع القرار في تبيان لهم الحقيقة ليساعدهم في اتخاذ القرار المناسب في المجال الاقتصادي والسياسي في التعامل مع المساعدات الدولية والمنح الخارجية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج الكمي القياسي للبحث. فالمنهج الوصفي هو يتضمن الجانب النظري والجانب الميداني ويعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول للحقائق، وهو المنهج يستهدف تصوير وتحليل وتقييم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين، وكذلك هدف الحصول على معلومات كافية وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو إنسانية، وكذلك إتباع المنهج الكمي من خلال عمل نموذج قياسي احصائي.

مفهوم المساعدات والمنح

يشير مفهوم المنح والمساعدات إلى " عملية نقل الموارد الحكومية من بلد إلى آخر، وتكون هذه الموارد على شكل مساعدات نقدية سائلة أو قروض ميسرة إما بشكل مباشر من حكومات إلى أخرى (المساعدات الثنائية)، أو بشكل غير مباشر (مساعدات متعددة الاطراف). ويعرفها البعض بأنها الموارد المقدمة من الحكومات الصديقة أو المنظمات غير الحكومية أو الأفراد أو المؤسسات في المجتمع المدني، وهي موارد مؤقتة لا يمكن الاعتماد عليها لأنها ترتبط بظروف معينة، وتظهر اهميتها في حالات الحروب والكوارث بهدف التقليل من آثارها السلبية¹. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فعرفت بأنها تلك التدفقات المالية والبضائع والمساعدات التقنية المقدمة من الحكومات للدول النامية والتي يكون هدفها تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتأخذ هذه المساعدات شكل المنح أو القروض المدعومة والإعفاء من الديون، ويستثنى من هذا المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المساعدات الامنية والعسكرية والاستثمارات الاجنبية المباشرة. وعرفها آخرون بأنها نقل جميع الموارد والسلع المادية والمهارات والخبرات الفنية، والمنح المالية - الهدايا- والقروض الميسرة من الجهات المانحة إلى الجهات المتلقية لهذه المساعدات². ويعرفها يونس³. ان المنح والمساعدات الخارجية هي انسياب لرؤوس الاموال وانتقالها من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية في صور وأشكال مختلفة.

ومن خلال استعراض هذه التعريفات لمفهوم المنح والمساعدات الدولية يرى الباحث يمكن التعريف التالي: تلك التحويلات من الموارد الاقتصادية التي تقدمها الدول المانحة بصفتها السبادية او عبر إحدى هيئاتها المحلية إلى دول اخرى، وقد تكون هذه الموارد الاقتصادية على شكل اموال سائلة، أو سلع وبضائع، أو خبرات فنية، أو قروض ميسرة، أو إعفاء من الديون، بشرط ان يكون الهدف من هذه المساعدات تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول ولا ترتبط بأي أهداف أخرى.

تعددت تصنيفات وانواع المنح والمساعدات الدولية وفقاً للمعيار الذي يتم اتخاذه في التصنيف.

١/ من حيث مصدرها: تنقسم المنح والمساعدات الدولية من حيث المصدر إلى ثلاثة أقسام وهي:

١. عبد الحميد، عبد المطلب، ٢٠١١، اقتصاديات المالية العامة، الاسكندرية: الدار الجامعية ٢٠٠٥، ص ٢٢٣.

4.Riddell.R.C.(2007).Does Foreign Aid Really Work?.(1st ed.)New York: Oxford University Press Inc.

٢. يونس . عدنان حسين يونس ، ٢٠١١. التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي-تجارب عربية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، المطبعة الأولى ، الأردن ، ص (١) .

أ/ المنح والمساعدات متعددة الاطراف

وهي المساعدات التي تقدمها الحكومات للمنظمات الدولية مثل منظمة الامم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وتسعى هذه المنظمات للحد من الفقر في الدول النامية¹.

وهذا الهدف المعلن من هذه المنظمات والواضح انها تساعد لحد الكفاف وليس للنهوض والتنمية من وجهة نظر الباحث.

ب/ المنح والمساعدات الثنائية الرسمية

وهي المساعدات والمنح التي تُقدم من الحكومة في دولة ما بشكل مباشر إلى حكومة في دولة أخرى².

ج/ المنح والمساعدات الثنائية غير الرسمية

وهي المساعدات المقدمة من مؤسسات غير حكومية في دولة ما إلى مؤسسات غير حكومية في دول أخرى³.

٢/ من حيث طبيعتها: قسيم المنح والمساعدات الدولية من حيث طبيعة وماهية هذه المساعدات إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

أ/ الأموال النقدية السائلة: وهي المبالغ النقدية التي يتم تحويلها من دولة لأخرى، وعادة ما تكون هذه الاموال بعملة الدول المانحة⁴.

ب/ الأموال العينية: وتشمل الآلات والمعدات والسلع التي تقدمها الدول المانحة \على الدول الممنوحة⁵.

ج/ المساعدات الفنية: وتشمل نقل التكنولوجيا من دولة إلى أخرى وكذلك تزويدها بالمهارات والخبرات والمعرفة والاستشارات اللازمة في الجوانب التنموية، بالإضافة إلى تدريب طواقم وتأهيلهم والارتقاء بهم⁶.

٣/ من حيث طريقة التصرف بها: تنقسم المنح والمساعدات الدولية من حيث طريقة التصرف بها إلى نوعين وهما⁷:

أ/ المساعدات المشروطة: وفي هذا النوع تشترط الدول المانحة بعض الشروط على الدول الممنوحة، مثل تحديد أوجه صرف هذه المساعدات سواء لتنمية قطاع معين أو تلبية لخدمات معينة، وقد تذهب الشروط لأبعد من ذلك، كان تشترط الدول المانحة إجراء تسهيلات تجارية لإدخال بضائعها إلى الدولة الممنوحة.

ب/ المساعدات الغير المشروطة: في هذا النوع تترك الدول المانحة الحرية للدول الممنوحة في تحديد أوجه صرف المساعدات في أي قطاع شاءت دون تدخل، ولكن هذا النوع لا يضمن الاستخدام الأفضل للمساعدات.

¹.World Vision Organization .(2015).What are the different types of aid?.

². المرجع السابق .World Vision Organization .(2015).What are the different types of aid?.

³. قنديل ، رائدة ، ٢٠٠٣م، المساعدات الدولية المجلس التشريعي الفلسطيني ، رسالة ماجستير ، جامعة بيرزيت ، رام الله ، ص(٣١).

⁴. خريش ، حسني ، مارس ٢٠٠٧ ، المنح والمساعدات الدولية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الاردن ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي ن القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

⁵. المرجع السابق ، خريش ، حسني ، مارس ٢٠٠٧ ، المنح والمساعدات الدولية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الاردن ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

^٦. Riddell.R.C.(2007).Does Foreign Aid Really Work?.(1st ed.)New York: Oxford University Press Inc

⁷. Keeley .B.(2012).From Aid to Development: The Global Fight against poverty. Paris: OECD Publishing. Publishing.

٤/ من حيث شكلها: يمكن تقسيم المنح والمساعدات من حيث شكلها إلى ثلاثة أنواع وهي:

أ/ المنح : تحويلات مالية (نقدية وعينية) من دولة إلى دولة أخرى وهي غير مستردة ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدول المتلقية للمنحة^١.

ب/ القروض الميسرة : وهذه القروض تختلف في السوق من حيث سعر الفائدة وفترات السماح والسداد ، إذ أنه تكون أسعار الفائدة عليها منخفضة ، وفترات السماح والسداد لها اطول، أما إذا تساوت هذه المعايير بين القروض الميسرة والقروض العادية فلا يتم اعتبارها منحة ؛ بل قرضا عادياً^٢.

ج/ المساعدات الفنية : وتتمثل في نقل التكنولوجيا والخبرات العلمية والعملية من دولة ما إلى دولة أخرى^٣.

انواع اخرى للمنح والمساعدات الدولية

أ/ المساعدات الغذائية : مساعدات مقدمة من دولة إلى دولة أخرى بشكل طارئ على شكل غذاء وإمدادات ، وبالتحديد إلى الدول التي تعصف الكوارث الطبيعية أو البشرية بما المجاعات والحروب وغيرها^٤.

ب/ المساعدات الانسانية أو الطارئة :تقدم هذه المساعدات إلى الدول المنكوبة أو التي تتعرض لكوارث ويكون الهدف من هذه المساعدات التخفيف من حدة الأزمات والكوارث^٥.

ج/ مساعدات المشاريع :وهي المساعدات التي تستهدف مشاريع معينة، مثل بناء مدارس ، او بناء مستشفيات ، أو مشاريع البنية التحتية^٦.

د/ مساعدات البرامج: وهي مساعدات تقدم لقطاع بالكامل دون تحديد الانشطة أو المشاريع ، مثل المساعدات القادمة لتنمية قطاع التعليم ، أو قطاع الزراعة ، أو قطاع الصحة ، وغيرها من القطاعات^٧.

هـ/ مساعدات الموازنة: هي المساعدات المقدمة إلى دولة ما بهدف دعم موازنتها ، في بمثابة قناة دعم مباشر للنظام المالي في هذه الدولة ، مثل المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية^٨.

^١ . عبد العزيز، سمير ، ١٩٩٨ م ، التمويل الدولي: المدخل الاذخاري، المدخل الإسلامي ، المدخل الدولي ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة الأصقاع الفنية .)

^٢ . البطريق ، أحمد ، ٢٠٠٤ ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، ص (١٠).

^٣ . مرجع سابق. خريش ، حسني ، مارس ٢٠٠٧ ، المنح والمساعدات الدولية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الاردن ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي ن القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

^٤.Barrett. C .(1998. August). Food Aid :Is It Development Assistdnce.Trade promotion .Both. or Neither?American Journal of Agricultural Economics.80(3).566-571.

^٥.Bjornskov .C. (2013) .Types of foreign aid. Aarhus :Aarhus University.(economics working papers).

^٦ .Riddell.R.C.(2007).Does Foreign Aid Really Work?.(1st ed.)New York: Oxford University Press Inc..

^٧ . Kabete . C . (2008) .Foreign Aid and Economic Growth :The Case Study of Tanzania .(Master Thesis).International Institute of Soscial Studies .Netherlands..

^٨ . Abu Ajwa. N . (2011). Effect of International Aid in Achieving Economic Development in the Palestinian Territories (Unpublished Master Thesis). The ISLAMIC University .gaza

و/ المساعدات التنموية : المساعدات المقدمة من دولة إلى دولة أخرى بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها¹.

الدراسات السابقة

العامودي(٢٠١٣م)^٢: الدراسة إلى توضيح العلاقة بين القرار السياسي للسلطة الفلسطينية والمساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة في الفترة محل الدراسة بالأخذ بعين الاعتبار ارتباط هذه المساعدات بالمواقف السياسي الفلسطينية. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار اللوجستي لمعرفة مدى تأثير المساعدات الأمريكية على القرار السياسي الفلسطيني في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٩م، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير حقيقي للمساعدات الأمريكية على القرار السياسي الفلسطيني، وأن الهدف الحقيقي من وراء هذه المساعدات هو التقدم في عملية التسوية السياسية التي تشرف عليها الولايات المتحدة الأمريكية وربط المساعدات بمدى التزام السلطة الفلسطينية بالاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي، كما ركزت هذه المساعدات على الجوانب الأمنية لمنع انهيار السلطة، حتى يتسنى لها الوفاق بالتزاماتها.

قبطة(٢٠٠٩م)^٣: تبحث الدراسة فعالية تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تنمية المجتمع الفلسطيني من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٨م، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للفترة المذكورة. وخلصت الدراسة إلى أن التمويل المقدم من الوكالة الأمريكية قد ساهم بشكل أساسي في تلبية متطلبات التنمية البشرية في المجتمع الفلسطيني، ولكنه لا يلي طموحات وتطلعات الفلسطينيين، كما أن هذه المساعدات لم تتمكن من تمكين المجتمع الفلسطيني من تحقيق الاستقلال وتقرير المصير، ووضع الأسس اللازمة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وأوصت الباحثة المنظمات غير الحكومية بزيادة قدرتها الذاتية في مجال الإدارة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإقامة روابط بين جهود الإغاثة الطارئة والتنمية طويلة الأجل للبرامج التي تسهم في التنمية المستدامة.

لبد(٢٠٠٤م)^٤: هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، وأثر ذلك على تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التعرف على مدى قدرة السلطة الوطنية في التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة، واستعرض أهم الإحصائيات للمساعدات الدولية وأوجه صرفها، والتعليق عليها. وخلصت الدراسة إلى أن المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية سياسية بامتياز، وأنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها بسبب أخذ الاعتبارات السياسية كهدف رئيسي يخدم الطرف الإسرائيلي أكثر من الفلسطيني، وأوضحت أيضاً أن الاعتماد على تلك المساعدات أصبح يمثل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الفلسطيني خصوصاً في تحقيق استقلاله الاقتصادي والسياسي، كما أن الاحتلال الإسرائيلي لم يدخر جهداً في وضع العراقيل التي تقلل من فعالية تلك المساعدات.

¹.Bjornskov .C. (2013). Types of foreign aid. Aarhus :Aarhus University.(economics working papers).

^٢ . مرجع سابق ، العامودي، معاذ، (٢٠١٣). أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي الفلسطيني في الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٩)، رسالة ماجستير ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

^٣ . قبطة، (٢٠٠٩م) فعالية تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تنمية المجتمع الفلسطيني من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨م.

^٤ . عماد لبدي، ٢٠٠٤، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، غزة).

أحمد (٢٠١٢م)^١: هدفت الدراسة الى عرض أهم عناصر المساعدات الاقتصادية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول الإفريقية وبخاصة دولة كينيا من أجل إبراز أهم ملامح عمليات تقديم وإدارة المساعدات الاقتصادية الخارجية في كينيا، استشراف مستقبل تلك المساعدات في ظل تنامي الحاجة إليها في ظل النظام العالمي الجديد. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف الظاهرة، وكذلك المنهج التحليلي الكمي القياسي في الدراسة. أهم نتائج الدراسة ان للمساعدات الخارجية دور مهم في الاقتصاد الكيني.

Javid and Qayyum (2011)^٢ : هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في باكستان من خلال البحث في السياسات الاقتصادية الكلية. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي القياسي، وتم بناء نموذج الانحدار المتعدد، حيث استخدم الباحث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع لقياس النمو الاقتصادي، وكلاً من المساعدات الخارجية والتضخم وعجز الموازنة والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة. خلصت الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية قد أثرت بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في باكستان بشرط اتباع السياسات الكلية الجديدة، وقياساً على النتائج التجريبية السابقة فإن هناك علاقة عكسية بين المساعدات الخارجية والنمو في إجمالي الناتج المحلي.

Rober (2010)^٣ : بحث في السبل الفعالة في تقديم المساعدة العسكرية الأمريكية المختلفة الأوجه، سواء على صعيد التدريب، أو التوجيه أو الإدارة، للدول الفاشلة أو ذات الأوضاع الأمنية الهشة، وذلك في إطار ما يسميه الكاتب " بناء قدرات الشريك " وخلصت الدراسة إلى وجوب إجراء تغييرات مهمة في أداء الولايات المتحدة في هذا الخصوص، محذراً " العسكرية الزاحفة على السياسة الخارجية الأمريكية في حال لم يتم تدارك الأخطاء التي تحصل في الأداء لأمريكي.

زانوتي (٢٠١٠م)^٤ : تناولت الدراسة التقلبات الحاصلة بشكل كبير في السنوات الخمس الأخيرة في الاراضي الفلسطينية، مما أعاق تنفيذ مشاريع الإعانة والإغاثة الطويلة الأمد التي من الممكن أن تخدم مصالح الولايات المتحدة. وكشفت الدراسة عن حجم التمويل المقدم للسلطة من مساعدات لدعم الأمن والتطوير وبرامج الإصلاح. كما وبينت الدراسة التمويل المقدم من قبل أمريكا كأكبر مانح للأونروا، التي تشغل اللاجئيين الفلسطينيين.

التعليق على الدراسات السابقة

اتضح للباحث بان جميع الدراسات السابقة لها علاقة علمية قيمة وحيث منها من ناقش المنح والمساعدات الدولية والخارجية والتمويل الدولي بمفهومها وانواعها المختلفة والمؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني وقد استفاد الباحث منها حيث بلورة لديه افكار لكتابة هذه الرسالة وكذلك استفاد الباحث من الدراسات القياسية وخصوصا في تحديد المتغيرات التابع والمستقل والاساليب الاحصائية المناسبة التي تدعم هذه الدراسة. ويرى الباحث ان هذه الدراسة ستضيف جديدا في مستوى الدراسات المحلية والعربية من خلال محاولة دراسة اثر المنح والمساعدات الخارجية على القرار الفلسطيني واخذ بعين الاعتبار الامور التي تؤثر على القرار السياسي الفلسطيني . هذه الدراسة استكمالا لسلسلة دراسات سابقة والتي كانت قريبة من هذه الدراسة

^١ . أحمد، ٢٠١٢م. محددات وآثار المساعدات الاقتصادية الاجرية على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على اقتصاد كينيا منذ العام ١٩٩٥م.

^٢(Javid and Qayyum, 2011) Foreign Aid – Growth Nexus in Pakistan: Role of Macroeconomic Polices

^٣Rober, 2010) the future (Helping other defend themselves) of the U.S security assistance.

^٤ زانوتي، ٢٠١٠م . U.S aid to the Palestinians

التي تتعلق بأثر المنح والمساعدات الخارجية على القرار السياسي الفلسطيني دراسة قياسية في الفترة التي ما بين ١٩٩٤-٢٠١٦م والتي مرت فيها الاراضي الفلسطيني بفترات مختلفة من التمويل والمنح وسياسات أثرت على القرار الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية منذ قدوم السلطة الفلسطينية ومرورا بالحصار الذي فرض ١٢ عام على قطاع غزة وواقع القرار السياسي في ظل انتفاضة الأقصى والقدس والانقسام السياسي .وستقوم الدراسة هذه بأخذ سلسلة زمنية تمتد من ١٩٩٤ حتى ٢٠١٦م في الاراضي الفلسطينية وهو ما لم تناقشه أي دراسة سابقة في هذه الفترة خصوصا في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية وسياسات التمويل المتبعة من الجهات المانحة الدولية والامريكية والاوربية .وهذه الدراسة ستبحث هذا الموضوع لتضع بين يدي الباحثين الحقيقة وبعض التوصيات والنتائج ولتكون بين يدي صناع القرار السياسي والاقتصادي في الاراضي الفلسطينية .

النموذج القياسي

نظراً لكون المتغير التابع يعبر عن القرار السياسي وهو متغير نوعي وبالتالي فإن هذا النموذج من النوع اللوجستي logit حيث تكون العلاقة بين الاحتمال والمتغير التفسيري غير خطية، كما تتراوح قيم الاحتمال بين الصفر والواحد. وتأخذ هذه العلاقة الصيغة التالية:

$$P_i = E(Y_i / X_i) = \frac{1}{1 + e^{-(a+bX_i)}}$$

Y : القرار السياسي مستقل لا يوجد تبعية 0

1 يوجد تبعية

X : حجم المساعدات والمنح الخارجية .

المتغير التابع: القرار السياسي ويرمز له بالرمز PD والذي يتم دراسته في هذا البحث هو التبعية في القرار السياسي ومتغير اصم أي يأخذ القيم ١ وتعني ان هناك قرار سياسي مستقلاً، والقيم ٠ تعني عدم وجود قرار سياسي مستقل.

المتغير المستقل: المساعدات والمنح الخارجية Y

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية للفترة الزمنية من ١٩٩٤ إلى ٢٠١٦م، وذلك حسب توافرها في التقارير والنشرات الرسمية والمواقع الإلكترونية. تم صياغة نموذج انحدار لوجستي لقياس العلاقة بين القرار السياسي والمساعدات والمنح الخارجية وأثرها عليه خلال الفترة الزمنية (١٩٩٤-٢٠١٦) على النحو التالي:

$$DUM = f(A) + \varepsilon$$

حيث أن النموذج اللوجستي كما يلي:

المتغير التابع: لتبعية في القرار السياسي DUM: وهو متغير وهمي تم إدراج بيانات هذا المتغير من خلال إعطاء الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ القيمة ١ وكذلك الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٦ حيث خلال هذه الفترات تم استخدام المساعدات والمنح الخارجية كأداة ضغط على القرار السياسي الفلسطيني، وذلك بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، والفترة الثانية (٢٠٠٧-٢٠١٦) كانت بعد فوز حركة حماس بالانتخابات ومن ثم بعد قوع الانقسام السياسي الفلسطيني حيث تم استخدام المساعدات للضغط

على السلطة لتعطيل المصالحة أيضاً والتوافق الداخلي الفلسطيني، أما باقي السنوات (١٩٤-٢٠٠٠) و كذلك من (٢٠٠٣-٢٠٠٦) فقد أعطيت القيمة ٠ على اعتبار أنه كان يسودها الاستقرار السياسي النسبي، والقيمة واحد تعني هناك تبعية في القرار السياسي والقيمة صفر تعني عدم وجود تبعية في القرار السياسي أي أن القرار السياسي مستقل، ولذلك يكون هناك احتمالين إما أن يكون القرار السياسي في سنة ما قد تأثر بالمساعدات الخارجية أو لم يتأثر. والقرار السياسي يتأثر بشكل كبير بالوضع السياسي لا انفصام بينهم على الإطلاق فإذا كان الوضع السياسي مستقر فإن القرار السياسي يتم بأرحية واستقلالية أما إذا كان العكس وضع سياسي صعب ومنهار ومأزوم وخلافات فإنه سيؤثر بالطبع على القرار السياسي المتخذ ومدى التأثير عليه من مؤثرات ضغط وأدوات مختلفة.

المتغير المستقل: المساعدات الدولية AID: كما تم تعريفها سابقاً.

تحليل العلاقة بين التبعية في القرار السياسي والمساعدات الخارجية

تقدير النموذج اللوجستي: تم تقدير للنموذج اللوجستي وذلك بهدف تفسير العلاقة ومعرفة أثر المساعدات والمنح الخارجية في التأثير على القرار السياسي خلال الفترة ١٩٩٤ إلى ٢٠١٦م، وكانت نتائج التقدير كما يلي:

جدول (1) نتائج تقدير النموذج اللوجستي

Dependent Variable: DUM				
Variable	Coefficient	Std. Error	Z-Statistic	Prob.
C	-29.65626	12.32654	-2.405886	0.0161
A	4.614617	1.883577	2.449923	0.0143

McFadden R-squared = 0.55 , LR statistic = 17.4 , Prob(LR statistic) = 0.000029

ومن خلال النتائج الموضحة بالجدول (١) يمكننا صياغة النموذج المقدر على شكل معادلة رياضية وفق ما يلي:

$$DUM = 1 - @CLOGISTIC(-(-29.65 + 4.61 * A))$$

والتي تأخذ كذلك الصيغة التالية:

$$DUM = 1 / e^{-(-29.65 + 4.61 * A)}$$

حيث أن e هي أساس اللوغاريتم الطبيعي، وتساوي ٢.٧١٨ تقريباً.

التحقق من جودة النموذج والتصنيف للنموذج المقدر

معامل (McFadden R-squared): نلاحظ من خلال الجدول (١) أن قيمة معامل التحديد بلغت (R-squared = 0.55) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغير المستقل في النموذج المقدر يفسر ما نسبته 55% من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى عوامل أخرى.

اختبار (Z): نلاحظ من جدول (١) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Z) المحسوبة للمتغير المستقل هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من ٥%، لذلك جميع المتغير المستقل في النموذج المقدر هو دال إحصائياً.

اختبار (LR statistic): نلاحظ من جدول (١) أن قيمة الاختبار بلغت (LR statistic = 17.4) قيمة احتمالية (Prob.(LR statistic) = 0.000029) وهي أقل من (٠.٠٠٥)، والتي تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية واحدة، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

النتائج

١/ تبين من نتائج نموذج الانحدار اللوجستي وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين المساعدات والمنح الخارجية وتبعية القرار السياسي الفلسطيني، أي أن المساعدات والمنح الخارجية تعتبر مؤثرة بشكل إيجابي في تحديد القرار السياسي الفلسطيني، وأن كل زيادة في المساعدات والمنح الخارجية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة اللوغاريتم المرجح لنسبة احتمال التبعية في القرار السياسي إلى عدم التبعية في القرار السياسي بمقدار ٤.٦١.

٢/ كذلك توضح نتائج النموذج اللوجستي أن كل زيادة في المساعدات والمنح الخارجية بمقدار وحدة واحدة (مليون دولار) تؤدي إلى زيادة نسبة احتمال تبعية القرار السياسي إلى احتمال عدم تبعية القرار السياسي بحوالي ٩٩.٤٨٪، وهذا يؤكد خطورة المساعدات والمنح الخارجية في التأثير على القرار السياسي الفلسطيني بشكل كبير؛ بمعنى أن القرار السياسي الفلسطيني غير مستقر وبالتالي هو يتبع لتأثير الجهات المانحة للمساعدات والمنح الخارجية للسلطة الفلسطينية.

٣/ المساعدات والمنح الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية هي سياسية بامتياز، ولا يتوقع لها أن تؤدي إلى إحداث تغيرات تنموية حقيقية بسبب ضعفها عن الحد الأدنى المطلوب، وعدم تخصيص الحد المناسب للقطاعات الإنتاجية.

٤/ تركز المساعدات والمنح الخارجية - خصوصا ثنائية الأطراف - مثل المساعدات الأمريكية على الجوانب العسكرية والأمنية للسلطة، والجزء الآخر موجه لمنع انهيار السلطة، حتى تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها، على حساب إحداث تنمية حقيقية بالأراضي الفلسطينية.

٥/ الشواهد دراسة الباحث معاذ حسن العامودي التي كانت بعنوان أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي الفلسطيني في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٩ .

٦/ كانت الدراسة : تبين ان هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المساعدات الأمريكية والقرار السياسي ، أثبتت النتائج فرضية البحث الرئيسية بأن هناك تأثير فعلي للمساعدات الأمريكية المقدمة للفلسطينيين على القرار السياسي الفلسطيني وهذا التأثير انعكس على استقلالية القرار السياسي وجاءت هذه النتيجة مطابقة لنتيجة دراسة سابقة (حمدان ، ٢٠١٠) والتي خلصت الى ان منظومة المساعدات الدولية قد نشأت لخدمة المصالح السياسية للمانحين أكثر من كونها خدمة لاحتياجات المستفيدين منها ، وقد كانت الركيزة الأساسية للمساعدات هي دعم عملية السلام ، كما توافقت هذه النتيجة مع دراسة سابقة (نحلة ، ٢٠٠٤) ، والتي خلصت إلى ان أموال المانحين الرسميين تركز على قطاعات متخصصة بعينها تعمل على خلق نوع من الضغط والتبعية السياسية كقاع رواتب الموظفين ، والبنى التحتية ، وهو ما يعطيها مجالاً للضغط السياسي من خلال إيقاف هذا الدعم كوسيلة للتأثير على القرار السياسي ، كما وتوافقت هذه النتيجة مع ما أفرزته نتائج المقابلات التي تم إجراؤها مع شخصيات فلسطينية سياسية بارزة.

٧/ لقد كان تأثير المساعدات والمنح الخارجية على القرار السياسي الفلسطيني متغيراً من فترة لأخرى وهذا يؤكد الفرضيات حيث قلصت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها ، وفرضت حصاراً اقتصادياً وسياسياً على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من أجل إيقاف انتفاضة الاقصى . كما انها منعت المساعدات والمنح عن حكومة حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ، وهددت بقطعها عن السلطة الفلسطينية ، إن تعاملت مع حكومة حماس .

فرضت الحصار على قطاع غزة من ٢٠٠٦ حتى تاريخه ووقفت المساعدات عن قطاع غزة وحكومة حماس
٨/ لا يخضع القرار السياسي الفلسطيني لمشاركة كافة الاطراف في الساحة الفلسطينية ، فالتحكم فيه مجموعة من الاشخاص يمثلون فصيلاً واحداً ، وقد تطابقت هذه النتيجة مع ما أفرزته المقابلة مع السياسيين والذي اعتبر ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس هو من يتحكم في القرار السياسي الفلسطيني مع من حوله من شخصيات متجانسة في الرؤى والمصالح ، ولا يمكن لهؤلاء الخروج عن السياسة الامريكية الداعم الاساسي للكيان الصهيوني .

٩/ تركز المساعدات الأمريكية -خصوصاً ثنائية الأطراف- على الجوانب العسكرية والامنية للسلطة الفلسطينية ، والجزء الآخر موجه لمنع انهيار السلطة، حتى تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، على حساب إحداث تنمية فلسطينية حقيقية .

١٠/ وقد أكدت دراسة (قيطه ، ٢٠٠٩) ان المساعدات الدولية والامريكية على وجه الخصوص لم تتمكن من تمكين المجتمع الفلسطيني من تحقيق الاستقلال وتقرير المصير ، ولم تلبث تطلعات الفلسطينيين نحو تنمية اقتصادية حقيقية

التوصيات

١/ ضرورة البحث عن بدائل عربية وإسلامية للمساعدات والمنح الخارجية وبخاصة الأمريكية وبعض الأوروبية، وذلك للتخفيف من حدة التبعية الاقتصادية والسياسية والتمهيد نحو تحقيق استقلال اقتصادي وسياسي فلسطيني.

٢/ إعادة النظر بكل الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال مثل اتفاقية باريس الاقتصادية والعمل على إلغائها لأنها لا تلبي الحاجة الفعلية لتحقيق تنمية اقتصادية وسياسية حقيقية بالأراضي الفلسطينية.

٣/ إنشاء لجنة وطنية مستقلة خاصة بالمساعدات والمنح الخارجية، ولجنة رقابة عليها، بحيث تكون هذه اللجنة مشتركة من خبراء اقتصاديين وخبراء سياسيين وذلك بهدف إدارة هذا الملف بالشكل الصحيح والذي يحقق أفضل نتائج ممكنة.

٤/ ضرورة حث البلدان العربية والإسلامية على توفير الأموال اللازمة للاقتصاد الفلسطيني بهدف مساعدته على الاستغناء عن المساعدات والمنح الخارجية الأمريكية والأوروبية بشكل تدريجي والتي تدفع لها السلطة ثمناً باهظاً ممثلاً بشروط سياسية واقتصادية مقيدة.

المراجع

- ١/ إبراهيم أبراش ، ٢٠٠٨ ، النظام السياسي الفلسطيني ورقة بحثية جامعة الازهر ، غزة ، ص ٩٦).
- ٢/ إبراهيم أبراش ، ٢٠١٠ ، المساعدات الدولية لغزة بين هشاشة الاقتصاد والواقع السياسي ، مجلة سياسات ، معهد السياسات العامة ، رام الله ، العدد ١٢ .

٣/ أحمد، ٢٠١٢م. محددات وآثار المساعدات الاقتصادية الارجية على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على اقتصاد كينيا منذ العام ١٩٩٥م.

- ٤/ الامانة العامة لجامعة الدول العربية -قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، ورقة معلومات موجزة حول المساعدات العربية لدعم الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، القاهرة ، ١٥/٥/٢٠١٠ .
- ٥/ البطريق ، أحمد ، ٢٠٠٤ ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، ص (١٠).
- ٦/ خريش ، حسني ، مارس ٢٠٠٧ ، المنح والمساعدات الدولية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الاردن ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي ن القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية .
- ٧/ زانوتي، ٢٠١٠ U.S aid to the Palestinians
- ٨/ زهران ،زهرا، ١٩٩٣ ، من يحكم مصر ؟ دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث ، الطوبجي دار المعارف للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٩٣ ، ص (٢).
- ٩/ العامودي، معاذ، (٢٠١٣). أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الفلسطينية على القرار السياسي الفلسطيني في الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ١٠/ عبد الحميد ، عبد المطلب ، ٢٠١١ ، اقتصاديات المالية العامة ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٥، ص (٢٣٣).
- ١١/ عبد العزيز، سمير ، ١٩٩٨ م ، التمويل الدولي: المدخل الادخاري، المدخل الإسلامي ، المدخل الدولي ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة الأصفق الفنية
- ١٢/ عبد الفتاح ، سيف ، وآخرون ، ٢٠٠١ ، المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي إسلامي ، عمان : المركز العالي للدراسات السياسية ٢٠٠٨).
- ١٣/ عصام بني فضل، ٢٠٠٩ ، دور الاتحاد الأوربي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص ٢٠٣-٢٠٤).
- ١٤/ عصام بني فضل ، ٢٠٠٩ ، دور الاتحاد الأوربي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، ص ٢٠٣-٢٠٤).
- ١٥/ عماد لبد ، ٢٠٠٤ ، المعونات الامريكية (اسرائيل - مصر - السلطة الفلسطينية)، مجلة رؤية ، السلطة الفلسطينية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، العدد ٢٨، آذار ٢٠٠٤ .
- ١٦/ عماد لبد ، ٢٠٠٤ ، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد الثاني عشر ، العدد الثاني ، غزة ، ص (٤٧٠).
- ١٧/ قديبل ، رائدة ، ٢٠٠٣ ، المساعدات الدولية المجلس التشريعي الفلسطيني ، رسالة ماجستير ، جامعة بيرزيت ، رام الله ، ص (٣١).
- ١٨/ قيطه، (٢٠٠٩م) فعالية تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تنمية المجتمع الفلسطيني من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٨م.
- ١٩/ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ، ماس، ٢٠٠٦م).
- مقداد ، ١٩٨٢ ، التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين في ضوء الانتكاسة الاقتصادية العالمية .).
- ٢٠/ ناصوري ، أحمد ، ٢٠٠٥ ، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢١ ، العدد الاول ، ص (٢٦٨)
- ٢١/ نصر عبد الكريم ، ٢٠١٠ ، العلاقات الاوربية الفلسطينية - الدور الاقتصادي الأوربي ، ورقة عمل لمؤتمر السياسة الخارجية الاوربية تجاه القضية الفلسطينية ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، لبنان ، ص ٨-١١).
- ٢٢/ هديل ، قزاز ، وآخرون ، ٢٠١١ ، الاقتصاد الفلسطيني وتحدياته المستقبلية ، ملخص عن ورشة عمل من إعداد نصر عبد الكريم في فندق الموفمبيك -الأردن ، ٦ مارس ٢٠١١).



- ٢٣ / الهيئة العامة للاستعلامات ، التقرير الاقتصادي الفلسطيني ١٩٩٤-١٩٩٩ ، شباط ٢٠٠١ ، ص (١٠٠).
- ٢٤ / يونس . عدنان حسين يونس ، ٢٠١١ ، التمويل الخارجي وسياسات الاصلاح الاقتصادي- تجارب عربية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، المطبعة الأولى ، الأردن ، ص (١١) .
- ٢٥ / فلسطين ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير السنوي، ٢٠١٦م.
- ٢٦ / التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٧ ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت.
- ٢٧ / السلطة الفلسطينية ، خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٠ ، وزارة التخطيط ، ٣٠ ابريل ٢٠٠٨ ، ص (xi).
- ٢٨ / السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ٢٨/٨/٢٠١٢ .
- ٢٩ / السينو، مُجدد ، ٢٠١١ ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٤٧٤ المحور ، ابحاث سياسية .
- ٣٠ / شبكة النبا المعلوماتية ، ٢٠٠٧ .

31. Javid and Qayyum (2011) Foreign Aid – Growth Nexus in Pakistan: Role of Macroeconomic Polices.
32. Rober (2010) the future (Helping other defend themselves) of the U.S security assistance. Jeremy M. sharp and Christopher M. Blanchard .U.S . Foreign Aid to the Palestinians. CRS Report for Congress .June 27.2006.)
33. Abu Ajwa. N . (2011). Effect of International Aid in Achieving Economic Development in the Palestinian Territories (Unpublished Master Thesis). The ISLAMIC University .gaza.
34. Barrett. C .(1998. August). Food Aid :Is It Development Assistdnce.Trade promotion .Both. or Neither?American Journal of Agricultural Economics.80(3).566-571.
35. Bjornskov .C. (2013) .Types of foreign aid. Aarhus :Aarhus University.(economics working papers).
36. Kabete . C . (2008) .Foreign Aid and Economic Growth :The Case Study of Tanzania .(Master Thesis).International Institute of Soscial Studies .Netherlands.
37. Keeley .B.(2012).From Aid to Development: The Global Fight against poverty. Paris: OECD Publishing.
38. Lancaster .C. (2007) . Foreign Aid :Diplomacy-Development-Domestic politics. United States of America: University Of Chicago Press.
39. Riddell.R.C.(2007).Does Foreign Aid Really Work?.(1st ed.)New York: Oxford University Press Inc.